

دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية

The Role of China's Economic Diplomacy in Strengthening China's Position as an Economic Power

سهام طرشاني / محبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأور ومتوسطة ، جامعة الشلف ، أستاذ محاضر قسم أ،

s.terchani@univ-chlef.dz

فاطمة الزهرة بن زيدان / محبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأور ومتوسطة ، جامعة الشلف ، أستاذ محاضر قسم أ،

f.benzidane@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/06/12

تاريخ القبول: 2023/05/22

تاريخ الارسال: 2023/04/14

ملخص:

تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في العملية الاقتصادية لتعزيز مكانتها وقوتها الاقتصادية، وبينت نتائج الدراسة أن الصين تلتزم بسياسة الصداقة وحسن الجوار مع كافة الدول المجاورة حرصا على إيجاد بيئة محيطة متناغمة وآمنة ومزدهرة ، إذ قدمت الصين الجوانب الأساسية في الدبلوماسية الاقتصادية متمثلة في تقديم المساعدات الدولية، الاستثمارات الضخمة للدول النامية معتمدة في ذلك على الدعاية الدولية وشبكة علاقاتها العامة وهذا ما جعلها تتميز عن غيرها في مجال استخدام وتوظيف الدبلوماسية العامة.

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية، الدبلوماسية الاقتصادية ، دبلوماسية النفط، الصين.

تصنيف JEL: F23, N95.

Abstract

Through this research paper, we aim to highlight the role played by Chinese economic diplomacy in the economic process to enhance its position and economic strength. In economic diplomacy, represented in the provision of international aid, the huge investments of developing countries depend on international propaganda and their network of public relations, and this is what made them distinguished from others in the field of using and employing public diplomacy

Key words: foreign policy, economic diplomacy ,Oil Diplomacy ,China,

Jel Classification Codes :

1-توطئة

تعد التنمية الاقتصادية هدف أساسي لكل الدول التي تبذل جهودا مختلفة لتحقيقها، بعضها في إطار سياسات اقتصادية داخلية، وبعضها في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال محاولاتها الحصول على قروض من دول أو مؤسسات دولية، والحصول على مساعدات للتنمية، أو الترويج لمنتجاتها الوطني في الأسواق الدولية ، أو تقديم تنازلات سياسية مقابل مساعدات اقتصادية، وكل ذلك عبر ما يسمى الدبلوماسية الاقتصادية ، التي تعني: عملية اتصال بين حكومات الدول المختلفة ، يقوم بها موفدون مختصون (ممثلون دبلوماسيون) تتوفر فيهم شروط معينة كاللباقة والذكاء، بهدف خدمة مصالح الدول المتصلة وتطويرها، من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في إطار المنظمات الدولية أو بين الدول بشكل ثنائي أو متعدد.

تقوم الدبلوماسية الاقتصادية على التفاوض بين أطراف عديدة قد تكون متجانسة أو غير متجانسة، كبيرة وصغيرة، غنية وفقيرة ، إلا أن الدول المتقدمة تمتلك خبرة أكبر في الدبلوماسية الاقتصادية ، حيث أن مجالات التعاون الاقتصادي والتجارة الخارجية لديها أوسع من غيرها.

تأخذ الدبلوماسية الاقتصادية أوجه عدة فقد تكون على شكل مساعدات أو عقوبات اقتصادية أو حظر اقتصادي ، هدفها إجبار أحد الأطراف على الخضوع لمطالب سياسية محددة، وهذا ينتج عن التداخل الكبير بين الاقتصاد والسياسة ، الذي يشكل جوهر الدبلوماسية الاقتصادية ، فلا يوجد تعاون سياسي دون أجندة اقتصادية، ولا يوجد تعاون اقتصادي دون مطالب سياسية.

ولقد سعت الصين بعد إنهاء جزء مهم من إصلاحاتها الداخلية على المستويين السياسي والاقتصادي، إلى الانطلاق نحو تأكيد الحضور وبلورة معالم الدور عالميا، في نظام دولي أخذت معالمه تتركز على معطيات اقتصادية وعلى المصالح وفتح الأسواق، بعد أن كان للإيديولوجية في معظم مراحل القرن الماضي، دور مهم في إدارة السياسات الخارجية للدول وفي رسم بنية التحالفات والتوازنات على المسرح الدولي.

2-إشكالية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسة وهي أن العلاقة بين الصين والعالم تغيرت بشكل كبير مع زيادة قوة الصين الشاملة وهو ما أدى إلى جعل الدبلوماسية العامة جزءا مهما من دبلوماسيتها المتكاملة وسياستها الخارجية للتأثير في الإقليم والعالم من خلال نقل رؤيتها وتصورها حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

ماهو الدور الذي لعبته الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانتها الاقتصادية في ظل تواجد قوى تقليدية أخرى تتنافس على النفوذ في العالم؟

3-أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- التعرف على مفهوم الاقتصادية الدبلوماسية؛
- التعرف على أهم المراحل التي مرت بها الدبلوماسية الصينية؛
- التعرف على مختلف الآليات المتبعة لتفعيل دور الدبلوماسية الصينية لتعزيز قوتها الاقتصادية؛
- التعرف على أهم الانجازات في مجال الدبلوماسية الصينية.

4- هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنعالج هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

I- علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بتحقيق التنمية الاقتصادية.

II -آليات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الصينية لتعزيز قوتها الاقتصادية.

III - إنجازات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية.

I- مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

تعنى الدبلوماسية بتوصيل المعلومات للحكومات المختلفة والتفاوض معها وتعزيز العلاقات كماً بين الدول وتطويرها في مختلف المجالات، والدفاع عن مصالح رعايا الدولة في الخارج، وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث الدولية، بالإضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية (أبوعباه)

مما سبق يمكن تعريف الدبلوماسية بأنها: عملية تواصل و اتصال بين حكومات الدول المختلفة، يقوم بها موفدون مختصون (ممثلون دبلوماسيون) تتوفر فيهم شروط معينة كاللباقة والذكاء، بهدف خدمة مصالح الدول وتطويرها، من خلال التنسيق والتعاون في المجالات المختلفة وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في إطار المنظمات الدولية أو بين الدول بشكل ثنائي أو متعدد.

أما الدبلوماسية الاقتصادية هي نشاط متعدد الأوجه ، ومن الصعب تحديد ماهيته بدقة، إلا أنه يمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: مجموعة ممارسات، تهدف إلى تعزيز المصالح الاقتصادية الخارجية للبلد المرسل (Rana, 2011, p. 03)

-هي توظيف و استخدام الدولة لمختلف مقدراتها الاقتصادية في سياستها الخارجية ،و ذلك من أجل التأثير سلوكيات الفواعل الاخرى في النظام الدولي، التي قد تتمثل في توريد مواد الطاقة أو تقدير مساعدات مالية و تقنية أو قروض أو مشاريع استثمارية في مواقف و توجيهها لخدمة مصالحها وأهدافها، وتستخدمها معظم الدول من أجل كسب الاستثمارات و الأسواق و الدخول في تكتلات اقتصادية (الحاج، 2005، صفحة 07).

- كما عرفت الدبلوماسية الاقتصادية بأنها عملية صناعة القرار في الداخل، و الدفاع عن مصالح البلاد الاقتصادية و التجارية، وعرفت بأنها الدبلوماسية المتعلقة بقضايا السياسة الاقتصادية مثل عمل الوقود في المنظمات الدولية كمنظمة

التجارة العالمية و بنك التسويات الدولية، و توظيف الموارد الاقتصادية إما كمكافأة أو عقوبات في متابعة أهداف محددة للسياسة الخارجية (Laurant Fabius, n d, p. 201)

من جملة التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للدبلوماسية الاقتصادية: هي نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف، تستخدم فيه أطراف دولية (دول، تكتلات، منظمات) مقدراتها الاقتصادية في التأثير السياسي أو الاقتصادي، أو تستخدم قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية وذلك عبر آليات متكافئة أو غير متكافئة ينتج عنها معاهدة أو اتفاقية تساهم في تحقيق أهداف مختلفة.

لقد شهدت الدبلوماسية الاقتصادية سلسلة من التطورات ، يمكن تلخيصها في التالي:

كانت الحكومات الوطنية، بعد الحرب العالمية الثانية ، الأطراف الالعبة الوحيدة إلى جانب المؤسسات الدولية في العلاقات الخارجية، وبالتالي كانت الدبلوماسية الاقتصادية محصورة في أنشطة الحكومات وهذه المؤسسات. و انتهجت غالبية الدول طريق التأمين والتخطيط المركزي والتدخل الاقتصادي. ومع تنامي العولمة الاقتصادية والاتفاقات التجارية الإقليمية، فقدت العديد من آليات التجارة التقليدية ، أصبحت الحدود بين الاقتصاد الوطني والدولي ضبابية. ونتيجة لهذا التحلل في الحدود بين هذه الاقتصادات ومع الالتزام بعدم تسعير الحروب الاقتصادية بين الدول الديمقراطية ، فإن الدبلوماسية الاقتصادية تتجه لإعطاء دور بارز جديد للتدخل الحكومي في الاقتصاد الدولي، من أجل تحسين الرفاهية الوطنية (يعقوب، 2016، صفحة 133)

لقد برز هذا الدور الخارجي في الوقت الراهن تحت شعار الرغبة في تعاون وطيد مع المؤسسات العامة والخاصة والمشروعات الاقتصادية في الدول الأخرى. وأصبح الواقع الحالي للدبلوماسية الاقتصادية مختلفا عن السابق ومتشعبا لقدم أطراف عديدة على مسرح العلاقات الاقتصادية أو تجدد أهمية بعضها إلى جانب زيادة عدد الدول والشركات المتعددة. نتيجة لذلك لم تعد الدبلوماسية الاقتصادية مستوى حكومي واحد بل متعدد المستويات داخل البلد الواحد، وربما هذه الحالة أكثر تشخيصا تنطبق على الدول المتقدمة. وهذا ما يفسر بحث الشركات متعددة الجنسيات عن فرص في الأسواق المختلفة.

I-1 أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في النظام الاقتصادي

يزداد دور الدبلوماسية الاقتصادية أهمية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ويتسع مجالها، ويتطور ليختلف عن مجالها التقليدي لأهم الأسباب التالية:

- زيادة عمليات التدويل وتعزيز الترابط بين دول العالم في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تتحرك الدبلوماسية الاقتصادية في مستويين هما التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي ؛
- التوسع السريع للمناطق الاقتصادية في العالم، وتحرير الاقتصاديات الوطنية، عن طريق التجارة والاستثمارات الدولية في ظل العدد المتزايد من الكيانات الاقتصادية العالمية، أي الشركات متعددة الجنسيات والبنوك والمجموعات الاستثمارية، وهذه الكيانات لها تأثير كبير في السياسة والعلاقات الدولية؛

-عولمة الاقتصاد العالمي الجديد وذلك على المستويين الكمي والنوعي، من خلال تدويل القوى المنتجة عبر الشركات متعددة الجنسيات التي تشكل القوة الرائدة في السوق العالمية من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية، التي تعزز التنمية في صالح جميع الدول، وفي الوقت نفسه تقضي على تطلعات الدول المتقدمة التي تسعى لاحتكار مزايا العولمة ؛ -إدخال الدبلوماسية ضمن أساليب الإدارة الحديثة، في تطوير التعاون بين الدول المختلفة والمنظمات الدولية -زيادة دور الانفتاح على العالم الخارجي في النهوض الاقتصادي وهذا يحتاج إلى تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية، أي خلق صورة إيجابية للدول المختلفة، وذلك من خلال السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر اللذين يشكلان عاملاً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

-مسؤولية الدبلوماسية الاقتصادية عن وظيفة سياسية تشريعية لجهة خلق إطار للتعاون الاقتصادي الدولي، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن التعاون الاقتصادي الثنائي من خلال العديد من الطرق، كتنظيم بعثات من رجال الأعمال، والتحضير لمؤتمرات اقتصادية دولية، وتأمين وجود الشركات الوطنية في المعارض الدولية.

تقديم المساعدة المباشرة والدعم للشركات الوطنية: حيث تقدم وزارات الخارجية المساعدة والدعم للشركات في إيجاد المستثمرين الأجانب المحتملين والترويج للمنتجات والخدمات في الخارج، وتقديم المعلومات حول فرص العمل للشركات الوطنية ومساعدة الشركات في العثور على شركاء عمل ٤ محتملين وحماية مصالحهم في هذه الأسواق (Raščan, 2013, pp. 2-4)

I-2 مهام وأهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

للدبلوماسية الاقتصادية دور جدهام في الآونة الأخيرة لما لها من آثار على الجانب الاقتصادي و من بين مهامها الترويج للمنتجات في الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما توفر قاعدة بيانات تجارية و التقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلية؛ بالإضافة إلى إعداد اتفاقيات التجارة والاستثمار لرفع مستوى المنافع الاقتصادية المتبادلة؛ تسهيل عمل الوفود التجارية المكلفة بالتفاوض وتسهيل التواصل بين المتعاملين الاقتصاديين للبلدين. أما أهدافها فتتمثل في تعزيز الترابط عمل الوفود التجارية المكلفة بالتفاوض وتسهيل التواصل بين المتعاملين الاقتصاديين للبلدين بين دول العالم اقتصادياً؛ كما تسعى لتحرير الاقتصاديات الوطنية عن طريق التجارة و الاستثمارات الدولية كما تقوم بتدويل القوى المنتجة وتعزيز التنمية لصالح جميع الدول (عياط، 2018، صفحة 137).

I-3 مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:

تتوزع الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام ضمن ثلاثة مستويات رئيسية هي (حمد، 2015، صفحة 22):

I-3-1 الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف : مثالها المنظمات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويفترض أن يكون هناك مجموعة من الدبلوماسيين ذوي الخبرة والاختصاص يمثلون الحكومة والقطاع الخاص ، يفهمون القضايا الاقتصادية والتجارية الرئيسية ويتفاوضون لتحقيق مصالح دولهم.

I-3-2 الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية: تشكل جزءاً رئيسياً في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتم التفاوض في إطارها بين دولتين على مجموعة من القضايا أو الاتفاقات الثنائية الرسمية في مجال التجارة أو الاستثمار .

I-3-3 الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية : تزداد أهمية هذا المستوى من خلال توقيع اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي ، واتفاقيات لفتح الأسواق وتحرير الاقتصاد ، وتعزيز المصالح الوطنية لمجموعة دول الإقليم، ومثال على ذلك اتفاقية ودولاً لها التجارة الحرة لدول جنوب آسيا الثمانية (سافتا)، وهذه الاتفاقيات قد تناسب الدول المتجاورة، نفس مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

I-4 التطور التاريخي للدبلوماسية الاقتصادية الصينية

سعت الصين إلى توسيع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتخلت عن المفهوم القديم وخاصة في إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية في ظل تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية كونها حساسة لتقلبات الأسواق. ونظرا لتطورات العولمة باتت الحكومات الصينية المتعاقبة تبحث عن طرق جديدة لتطوير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة لتعزيز وتوسيع ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي سنتطرق لأهم هذه المراحل (قطاب جمعي، 2022، الصفحات 7-8):

I-4-1 المرحلة الأولى: بين سنتي (1971-1949)

والتي تمثل مرحلة الإقصاء، حيث تم عزل الصين إلى حد كبير عن المنظمات الدولية. ويعود ذلك جزئيا بسبب استراتيجية دبلوماسية أحادية الجانب والموقف الانعزالي الذي اتخذته الصين تجاه جميع الأنظمة متعددة الأطراف التي تقودها الدول الغربية، حيث كانت تنظر إليها باعتبارها آليات للمبريالية تهدف إلى تقويض السيادة الوطنية، وتعزل تطور الاشتراكية الدولية. ولكن جزءا آخر يرجع لقرارات اتخذتها دول أخرى، كرفض الولايات المتحدة الاعتراف بجمهورية الصين، مما تسبب في جعل الصين تنتقد بشكل متزايد النظام متعدد الأطراف.

I-4-2 - المرحلة الثانية بين سنتي (1971-2002)

والتي تتمثل في مرحلة انتقالية، حيث شهدت انضماما متسارعا لبكين إلى هذه المنظمات، حتى وإن كانت في كثير من الأحيان مساهمتها فيها شكلية نسبيا. وقد شهدت هذه المرحلة تطورين هامين جددا اهتمام بكين بالعلاقات متعددة الأطراف. ففي سنة 1971 تم تمرير القرار 2758 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أعاد حق جمهورية الصين الشعبية في الانضمام للمنظمة. وفي عام 1980، استعادت بكين عضويتها في مؤسسات بريتون وودز. وسرعان ما أصبحت من أكبر المقرضين من البنك الدولي، وعملت بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي في الأمور التقنية والمشورة في مجال التنمية الاقتصادية. ومنذ ذلك الحين، تضاعفت عضوية الصين في هذه المنظمات متعددة الأطراف حيث وصلت إلى 51 منظمة سنة 1996 بعد أن كانت 29 منظمة فقط في 1984.

وبدا أن الحكومة الصينية قد قبلت حقا العلاقات التعددية مع الدول كمنصة لتعزيز قوتها كوجهة اقتصادية جذابة) أما في عام 1998 ،وعندما كانت الصين تستعد للضغط من أجل دخول منظمة التجارة العالمية، وإعادة هيكلة إدارتها الحكومية لتنظيم أفضل لاقتصاديات أسواقها الناشئة

تم إنشاء عدة وزارات جديدة لإدارة الجوانب أو قطاعات الاقتصاد ذات الأهمية المتزايدة وكذلك ألغيت عدد من الوزارات التي كانت تشرف على الشركات المملوكة للدولة والصناعات الثقيلة، وقامت بالحد من نفوذ هذه الشركات. وصار للجنة

الاقتصاد والتجارة الخارجية بدلا من ذلك سلطة الإشراف على الشركات المملوكة للدولة وتولت دورا جديدا وبارزا فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد الكلي. كما تم تشكيل لجان تنظيمية أخرى بارزة كلجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية في عام 1992 للإشراف على الأوراق المالية، ولجنة تنظيم التأمين الصينية في أواخر عام 1998 للإشراف على قطاع التأمين. وانكمش عدد من الإدارات التابعة لمجلس الدولة بدرجة كبيرة إلى أن صار عددها تسعة وعشرين بعد أن كانت أربعين

I-4-3 المرحلة الثالثة منذ عام 2003

والتي تمثل مرحلة الانتقال إلى عهد الاستباقية. حيث أصبحت الصين، ليس مجرد لاعب سياسي واقتصادي دولي أكثر نشاطا فحسب، ولكن أيضا جهة تملي شروطها ووجهات نظرها على المنظمات التي صارت عضوة فيها. كما بدأ مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية في الظهور في الاجتماعات الرسمية حول السياسة الخارجية. وقد وضع الاجتماع العاشر للمبعوثين الدبلوماسيين الصينيين، والذي عقد في 29 أوت 2004، استراتيجية دبلوماسية لتكثيف الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية. وربط كبار المسؤولين في الصين الدبلوماسية الاقتصادية مع إصلاح مع ما اعتبروه نظاما دوليا جائرا. بحيث صرح الرئيس هوجين تاو أن "هناك حاجة إلى تعزيز بناء نظام سياسي واقتصادي دولي عادل، عقلاني، وجديد". معلنا أنه "من الضروري تكثيف الدبلوماسية الاقتصادية"، وداعيا إلى "تعزيز قدرة الصين على حماية مصالحها في الخارج، وإتقان القوانين واللوائح ذات الصلة، وخدمة المواطنين والأشخاص المعنويين الصينيين في الخارج.

وشهدت سنوات الألفيات تنوع متزايد من السياسات التي مزجت بين الأهداف والأنشطة الدبلوماسية الاقتصادية، ما يدل على تنفيذ المسؤولين السياسات الواردة في المؤتمرات 2004. ففي مقابلة ديسمبر 2007، صرح وزير الخارجية الصيني يانغ جيه تشي أن الوزارة اتبعت سياسات التدخل في إطار الدبلوماسية الاقتصادية. وأوضح أن الصين أقامت علاقات التعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي مع الدول الأجنبية، ودفعت قدما بنشاط المحادثات بشأن مناطق التجارة الحرة والتعاون الإقليمي، كما أنها شاركت في المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية، وبذلت جهودا لتنفيذ التعاون في مجال الطاقة.

I-5 أهداف الدبلوماسية الصينية

يمكن تصنيف الأهداف الرئيسة للأنشطة الدبلوماسية الصينية إلى أربعة أقسام رئيسة وهي (Lejli, 2011, p. 5):

- توفير مستقبل أفضل لمواطنيها، لضمان فهم دقيق للنظم السياسية والسياسات العامة؛
- الظهور كشريك اقتصادي عالمي موثوق به يمكن أن يتحمل المسؤولية بدال من الخشية من ذلك؛
- المشاركة النشطة إلى جانب المجتمع الدولي في مجال حفظ السلام العالمي؛
- ضمان احترام تاريخها الطويل وثقافتها الكونفوشيوسية القديمة.

I-6 السياسة الخارجية الصينية في المجال الاقتصادي

تنطلق السياسة الخارجية الصينية من خلال صعودا لقوتها الاقتصادية و السياسية و العسكرية، ما يؤهلها لان تكون قوة عالمية فاعله، الصين هي صاحبه أسرع نمو اقتصادي في العالم %6.9 في 2017، و لدى الصين اكبر احتياطي نقد

أجنبي بالدولار الأمريكي وزادت الاحتياطيات 6.92 مليار دولار خلال فبراير لتصل إلى 3.005 تريليون دولار في أول زيادة في 2016 ، وهي أكبر منتج للفحم و الفولاذ والاسمنت اعتباراً من نهاية عام 2014 كانت الصين لديها 26 مليار طن من فحم الليغنيت وثاني أكبر مستهلك للطاقة وصل إلى 4.36 مليار طن من فحم المكافئ سنة 2016 و ثالث أكبر مستورد للنفط. وتعتبر الصين حالياً ثاني أكبر مستهلك للطاقة بعد الولايات المتحدة. وقد زاد الطلب في الصين على الطاقة بنسبة 13 % في الفترة من 2011 إلى 2016 ليصل إلى 11 مليون برميل يوميا ووصل الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 إلى 4000 بليون دولار وتشير الإحصاءات إلى التراجع المستمر في الثقل النسبي للولايات المتحدة الأمريكية حيث هبوط نصيبها من الناتج العالمي و تراجع مساهمتها في الصادرات العالمية مقابل ارتفاع نصيب الصين من الناتج العالمي إلى 20 في المائة و ارتفاع نسبه صادراتها .

حيث قد شهد الاقتصاد الصيني تحولات هائلة في السنوات الأخيرة مع استمرار النمو طويل الأجل في الناتج الإجمالي المحلي مما ارتقى بمرتبة الصين بني أكبر اقتصاديات العالم ، كما تدعمت الصورة العالمية للاقتصاد الصيني في ظل طوفان الصادرات الصناعية الصينية العادية، و عاليه التقنية الذي أغرق الأسواق العالمية ووضع الصين وحدها في المرتبة الأولى عالمياً كأكبر دولة مصدرة للسلع متجاوزة كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى (جرديني، 2016، صفحة 12) ، كما أن الصين أصبحت نفسها عنصراً فعالاً في التطوير التكنولوجي الصناعي والزراعي و الدوائي و العسكري الذي يجري في العالم ، و ليس فقط دولة متلقيه للتكنولوجيا من الدول الأخرى ، كما تعمل الصين على تنمية أسواقها الخارجية بصورة شديدة الفعالية. يعد الهدف الأكبر للسياسة الصينية هو تأمين عناصر عملية التنمية بجانبها السياسي و الاقتصادي في الداخل باعتبار إن هذا الاستمرار سيؤمن للصين استقرارها في الداخل و دورها العالمي في الخارج.

II - آليات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الصينية لتعزيز قوتها الاقتصادية:

اعتمدت الصين على عدة آليات لتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية من أجل بناء مركز تنافسي وتدعيم قوتها الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

II - 1 الدعوة لإقامة بيئة دولية مستقرة

أدركت الصين أهمية الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين لاستقرار إمدادات الطاقة و أسعارها ، فناشدت على لسان قادتها دول العالم للعمل على خفض التوترات و إزالة أسباب النزاعات و تسوية الخلافات الدولية بالسبل الدبلوماسية الودية وذلك لضمان إمدادات الطاقة و استقرار أسعارها بما يساعد على تلبية احتياجات الدول للطاقة بأسعار مقبولة و تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:

II - 1-1 نظرية السلام والتنمية والتعاون إثراء وتطور للسياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين

تلتزم الحكومة الصينية بكل ثبات بالسياسة الخارجية السلمية المستقلة وتدعو إلى المساواة والتعايش السلمي بين دول العالم سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، فقيرة أم غنية، قوية أم ضعيفة. يجب تعزيز وتوسيع التواصل والتعاون بين الدول على

أساس المنافع المتبادلة في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية، بما يحقق التنمية المشتركة والازدهار العام. تنال هذه الدعوة الصينية تقديرا واسعا بحكم أنها تلي المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم.

منذ دخولنا في القرن الجديد، تلتزم الصين كالمعتاد بالركائز الدبلوماسية المتمثلة في صيانة السلام العالمي وتدعيم التنمية المشتركة، وطرحنا أفكارا ومبادرات جديدة على أساس ممارساتها الدبلوماسية، مما يثري ويطور السياسة الخارجية السلمية المستقلة.

II-1-2 الصين تحرص على العلاقات المستقرة مع الدول الكبرى وتطويرها وتعمل على صيانة وترسيخ الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

أقامت الصين علاقات شراكة مع الدول الكبرى الرئيسية بأشكال مختلفة، وتعمل على توسيع قواسم المصالح المشتركة ومعالجة الخلافات بصورة سليمة بما يصبو ويدعم السلام والاستقرار في العالم.

إن العلاقات الصينية الأمريكية في مجملها في الحالة المستقرة والمتطورة، حيث يحافظ الجانبان على الحوار والتواصل المكثف على مختلف المستويات مما يزيد من التفاهم والثقة المتبادلة. كما يتنامى الحوار والتعاون بين البلدين في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا ومكافحة الإرهاب ومنع الانتشار والأمن الإقليمي، الأمر الذي يصب في خانة المصالح الأساسية للجانبين، ويساهم في السلام والاستقرار في العالم أيضا.

إن علاقات الشراكة والتعاون الاستراتيجية بين الصين وروسيا في صدد التعمق المستمر، حيث تحافظ قيادتا البلدين على الاتصالات المكثفة وهناك ثقة متبادلة واحترام متبادل بينهما. يتعزز التعاون بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والطاقة، ويقومان بالتنسيق والتعاون بصورة وثيقة في القضايا الدولية والإقليمية، ويعملان على تدعيم تعددية الأطراف وديمقراطية العلاقات الدولية.

إن مكونات علاقات الشراكة الاستراتيجية الصينية الأوروبية في صدد الإثراء المتواصل، وتحافظ الصين والاتحاد الأوروبي ودول أعضائه على الاتصالات المكثفة على المستوى الرفيع. في عام 2004، أصبحت الصين والاتحاد الأوروبي أكبر وثاني أكبر شريك تجاري للطرف الآخر كل على حدة. كما يحافظ التعاون والتواصل الصيني الأوروبي على زخم النمو المشجع في المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية والبيئية.

إن الصين واليابان جارتان على جانبي البحر، تحافظان على التعاون الاقتصادي الوثيق وتبادل الأفراد المكثف. تهتم الصين بعلاقاتها مع اليابان. في ضوء التعقيدات التي ظهرت في السنوات الأخيرة في العلاقات السياسية بين الصين واليابان، تدعو الصين إلى انطلاق الجانبين عامة وقيادتي البلدين خاصة من المصالح الاستراتيجية والبعيدة المدى في معالجة العلاقات الثنائية والالتزام الدقيق بالمبادئ الواردة في الوثائق السياسية الثلاثة الموقعة بين البلدين، والتمسك بـ"الاعتاظ بدروس التاريخ والتوجه نحو المستقبل"، والعمل على تعزيز التواصل والتعاون وإزالة العقبات وتهيئة ظروف مواتية لتطوير العلاقات الثنائية على نحو مستقر وصحي.

II-1-3 تكريس مفهوم الأمن الجديد القائم على الثقة المتبادلة والمنافع المتبادلة والمساواة والتنسيق والتعاون

تدعو الصين إلى بناء الثقة المتبادلة بين الدول في المجال الأمني، والعمل على صيانة الأمن الدولي والإقليمي من خلال تعاون المنفعة المتبادلة. وتدعو الصين إلى التمسك بالتشاور لاحتواء الخلافات وتحقيق الاستقرار من خلال التعاون. تدعم الصين إجراء الحوار الأمني وإقامة الآليات الإقليمية للتعاون الأمني، وتعزيز وتعميق التعاون الأمني المتعدد الأطراف لمواجهة المخاطر والتحديات الأمنية المشتركة. تعارض الصين الإرهاب بكل أشكاله وتدعو إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب واقتلاع جذوره.

II-1-4 دعم مفهوم النظام العادل والعقلاني الجديد

تدعو الصين إلى ضرورة تدعيم تعددية الأطراف وديمقراطية العلاقات الدولية وترسيخ سيادة القانون الدولي والعمل على بناء المجتمع الدولي العادل والعقلاني. يجب إجراء الإصلاح اللازم والمنطقي للأمم المتحدة بشكل عام ومراعاة المطالب والاعتبارات المشروعة للدول النامية بقدر إمكانه بشكل خاص، باعتبار الأمم المتحدة نواة الآليات الدولية المتعددة الأطراف والمنبر الحيوي لممارسة تعددية الأطراف.

II-2- تعزيز الدبلوماسية التضامنية : وذلك من خلال:

II-2-1 تكريس مفهوم التنمية الجديد الذي يتخذ من المساواة والمنافع المتبادلة نواة له

تدعو الصين إلى ضرورة تحقيق المنافع المتبادلة مع الآخرين والمكاسب للجميع في المسيرة التنموية لكل الدول، وتشجيع الانفتاح بدلا من العزلة وتشجيع المنافسة الشريفة بدلا من الأناية على حساب مصالح الآخرين، وتشجيع التكامل مع الجيران بدلا من القطيعة المتبادلة. يجب على المجتمع الدولي تعزيز التنسيق والعمل على دفع العولمة الاقتصادية بحيث يساهم في تحقيق ازدهار المشترك. تدعو الصين إلى ضمان المشاركة المتساوية من الدول النامية في الشؤون الاقتصادية الدولية وبناء بنية تجارية منفتحة وعادلة وإصلاح واستكمال البنية المالية الدولية، وتدعو الصين إلى إيجاد حل سليم للاحتكاك الاقتصادي والتجاري عبر الحوار وتعارض فرض عقوبات من جانب واحد أو اتخاذ إجراءات انتقامية بمناسبة أو بغير مناسبة.

II-2-2 تعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية يمثل الحجر الأساسي للدبلوماسية الصينية

في ظل الظروف الجديدة، تعمل الصين على دفع تعاون الجنوب والجنوب وحوار الجنوب والشمال، وتبحث عن مجالات جديدة وسبل جديدة لتفعيل التعاون مع الدول النامية على أساس المنفعة المتبادلة. وتستمر الصين في تقديم ما في وسعها من المساعدات للدول النامية لمساعدتها على تذليل العقبات ورفع قدراتها الذاتية لتحقيق التنمية. قامت الصين بمنح معاملة جمركية تفضيلية للدول الآسيوية والإفريقية الأقل نمواً، وقامت بتقليص أو إسقاط الديون المستحقة على 38 دولة آسيوية أو إفريقية للصين التي تقدر قيمتها 13.778 مليار يوان. كما عملت الصين على إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي ومنتدى التعاون الصيني العربي بهدف تعزيز الحوار والتعاون الجماعيين مع الدول النامية على ضوء تطورات الأوضاع الدولية.

II-2-3 العمل على تنشيط الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتفعيل التعاون الدولي

تشارك الصين بشكل فعال في شؤون الأمم المتحدة، وتعمل على صيانة مصداقية ودور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتجري التعاون الدولي على نطاق واسع في مكافحة الإرهاب والحد من التسلح وحفظ السلام والتنمية وحقوق الإنسان والقضاء والبيئة والمجالات الأخرى. على مدى السنوات الـ 15 الماضية، شاركت الصين لـ 15 مرة على التوالي في العمليات الأمامية لحفظ السلام، حيث شارك فيها أكثر من 3000 صيني من القوات غير القتالية وبعثات الشرطة والمسؤولين المدنيين. في قضية العراق وقضية دارفور، تلزم الصين بالمبدأ وتلعب دوراً بناءً. إن الصين كمشاركة في منظمة APEC ومؤتمر ASEM، تقدم مساهماتها للتعاون الإقليمي والمتعدد الأقاليم (الدبلوماسية الثقافية).

إن الصين لا تستغني العالم في تنميتها، كما يحتاج العالم إلى الصين في استقراره وازدهاره. فإن الصين التي ترفع راية السلام والتنمية والتعاون وتلتزم بطريق التنمية السلمية ستقدم مساهمات جديدة لصيانة السلام والتنمية في العالم بكل التأكيد (الدبلوماسية الثقافية).

II - 3 دبلوماسية المساعدات كأداة للسياسة الخارجية الصينية

يرى كثير من الباحثين أن الدبلوماسية الاقتصادية وسياسة المساعدات المنتهجة من طرف الصين، تندرج ضمن أحد أهم الأولويات والخطوط العريضة التي أسست عليها السياسات الخارجية الصينية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، فوفق الباحث Mitchell Derek فإن القيادة الصينية ومنذ أواخر خمسينيات القرن المنصرم، بدأت برسم معالم جديدة في سياستها الخارجية تقوم على توطيد علاقاتها بدول الجوار، على غرار الهند، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) ومنغوليا... وذلك بتفعيل أداة الحوافز الاقتصادية التنموية، وقد كان ذلك نتيجة ظهور منظمة دول جنوب شرق آسيا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية

.وقد مثلت محطة انعقاد مؤتمر باندونغ سنة 1955، الذي أسس لتوجه عالمي جديد بوجه جديد استفحال واشتداد مجريات الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، مثلت فرصة بالنسبة للصين لعرض تصورها في آليات التعاون الأفروآسيوي 4، وقد لعب رئيس الوزراء الصيني آنذاك Enlai Zhou في التوفيق بين حوالي 13 دولة إفريقية وأسيوية في الفترة ما بين 1963 - 1964) على التصور الصيني لطبيعة التعاون، و الذي يقوم على ثمانية مبادئ أعلن عنها بـ غانا أين تضمنت الحزمة الأولى من المساعدات حوالي 120 مليون دولار لكل من الكونغو، غانا، مالي، كينيا و تنزانيا، مالايزيا والفلبين.

في الآونة الأخيرة أضحت الصين الشعبية من أكثر الدول المتقدمة المانحة للمساعدات الدولية وقد اتصفت سياستها في المنح والمساعدات الاقتصادية بغياب ما يعرف بالمشروطة السياسية، مستويات منخفضة جداً للفائدة فيما يخص القروض مقارنة بالقروض المقدمة من الدول الغربية، تيسير وتسهيل في آجال استيفاء القروض من الدول المستفيدة، نقل المعرفة والتقنية في المشاريع التي تقودها وتشرف عليها الشركات الصينية في هذه الدول المستفيدة من المساعدات، وغيرها من الخصائص (بن شهرة، 2020، الصفحات 410-411).

II - 3 - 1 المبادئ الأساسية للمساعدات المالية والتنمية

هناك ثمانية مبادئ صينية للمساعدات الاقتصادية والفنية للدول الأخرى تم إعلانها من قبل الحكومة الصينية في يناير 1964 وهي:

- تقدم الحكومة الصينية المساعدات على أساس مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة؛
- يتم تقديم المساعدات مع احترام سيادة الدولة المستفيدة دون فرض شروط أو امتيازات "No strings attached"
- المساعدات الاقتصادية الصينية تكون على هيئة قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة التي بدورها تكون لمهلة زمنية طويلة الأمد للسداد وذلك لتخفيف العبء على البلدان المتلقية؛
- تقدم المساعدات على أساس جعل الدول المستفيدة تعتمد على ذاتها وتحقق تنمية اقتصادية مستقلة دون أن تكون معتمدة على الصين
- تساعد الحكومة الصينية البلدان المتلقية على استكمال المشاريع التي تتطلب استثمارات سينتج عنها تراكم في رؤوس الأموال وزيادة الدخل بطريقة سريعة؛
- توفر الحكومة الصينية أفضل المعدات والمواد المصنعة الصينية بأسعار الأسواق الدولية، وإذا كانت المعدات والمواد ليست بالمستوى المطلوب تتعهد الحكومة الصينية باستبدالها أو ردها؛
- عند تقديم المساعدات الفنية، تعمل الحكومة الصينية على أن يكون أفراد البلد المتلقي يتقنون استخدام التكنولوجيا بشكل كامل؛
- سيكون لدى الخبراء الذين ترسلهم الصين للمساعدة في البناء في البلدان المستفيدة نفس مستوى الصين في نظرائهم (المعيشة)
- وحقيقة الأمر أن المساعدات الصينية تقدم من خلال وزارة التجارة والصناعة وليست وزارة الخارجية، وهذا يؤكد أن هذه المساعدات مدفوعة بأهداف اقتصادية وليست علاقات في إطار التعاون والعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى (أنور، 2022، صفحة 307).

II- 4- الاعتماد على دبلوماسية النفط

أوضحت "دبلوماسية النفط" مؤشرا على توجهات الصين الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، حيث قادت تلك الدبلوماسية بكين إلى تعزيز علاقاتها في شتى الميادين مع الدول العربية المصدرة للنفط لتفادي حملات الهيمنة الأمريكية على منابع النفط في هذه المنطقة الحيوية و قد بدأت الصين خلال السنوات الأخيرة عمليات التنقيب والاستثمار في مجالات الصناعات البترو وكيمياوية في منطقة الشرق الأوسط.

وتستند الصين في تطوير علاقاتها مع الدول العربية إلى تقارب المواقف السياسية ، و عدم وجود ماض استعماري للصين في الذاكرة العربية، و التاريخ العريق للتبادلات التجارية العربية الصينية و الذي منذ جذوره إلى طريق الحرير القديم . كما دفعت دبلوماسية النفط الصين إلى التوجه نحو مناطق بعيدة كأمریکا الشمالية واللاتينية لري عطشها الشديد للنفط يفس ضوء التنافس الحاد بينها وبين الولايات المتحدة لشراء أكبر كميات ممكنة من المعروض النفطي ، فأبرمت الصين اتفاقيات مع فنزويلا - التي تصدر 20 ٪ من صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة - وبيرو و بوليفيا وكولومبيا و غيرها من دول أمريكا اللاتينية.

و يمثل الاختراق الصيني لأسواق النفط في دول أمريكا اللاتينية والشمالية التي كانت في الماضي حكرًا على الولايات المتحدة مصدر قلق لواشنطن التي طالما اعتمدت على تلك الأسواق لسد احتياجاتها من النفط لاسيما في ضوء ارتفاع أسعار النفط (درويش، 1997) .

و لم تقتصر دبلوماسية النفط الصينية على التقارب مع دول أمريكا بل عملت على الاستفادة من الثروة النفطية في الدول التي تكن لها واشنطن العداء مثل إيران والسودان ؛ حيث أبرمت الصين اتفاقًا مع إيران للتنقيب عن النفط والغاز لمدة 65 عاما علاوة على ضخها المزيد من الاستثمارات في حقول النفط السودانية . و انطلاقًا من السعي لتخفيض تكاليف الشحن و رفع الجدوى الاقتصادية ، اتجهت الصين إلى منطقة آسيا الوسطى و روسيا للبحث عن موارد نفطية و غازية جديدة ، و تجدد لالشارة في هذا الصدد إلى أن التعاون الصيني - الروسي في مجال الطاقة يعود إلى العام 1994 حين اقترح الجانب الروسي على الصين بناء خط أنابيب لنقل البترول من سيبيريا إلى شمال شرقي الصين. ومن ثم أدرج هذا المشروع ضمن اتفاقية التعاون في مجال الطاقة التي تم التوقيع عليها بين البلدين عام 1996.

III -إنجازات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية

تلتزم الصين بسياسة الصداقة وحسن الجوار مع كافة الدول المجاورة حرصًا على إيجاد بيئة محيطة متناغمة وآمنة ومزدهرة، وتلعب الصين دورًا مهمًا في صيانة السلام وتدعيم التنمية المشتركة في المنطقة. تثبت الصين بأفعالها أنها جارة طيبة وصديقة طيبة وشريكة طيبة للدول المجاورة تظهر إنجازاتها فيما يلي :

-إبان الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، كانت الصين قد انطلقت من المصالح المشتركة للدول الآسيوية وعملت بكل ما في وسعها للحفاظ على استقرار قيمة العملة الشعبية وقدمت ما في حدود إمكانياتها من المساعدات للدول المعنية، الأمر الذي لعب دورًا حاسمًا لدحر الدول الآسيوية هذه الأزمة.

-بعد حدوث الزلزال البحري في المحيط الهندي، قامت حكومة الصين وشعبها بردود أفعال فورية انطلاقًا من ترابطها وصداقتها مع الدول المنكوبة بحكومة وشعبًا، حيث قامت الصين بأكبر مهمة إغاثة خارجية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

- في القضية النووية لشبه جزيرة كوريا، بذلت الصين جهودا دؤوبة للوساطة بين الأطراف المعنية حرصا على المصالح العامة، مما جعل المحادثات الثلاثية والمحادثات السداسية ممكنة وجنب شبه الجزيرة تصعيد الأزمة، الأمر الذي لعب دورا بناءا في صيانة السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا.

- إن الصين في طليعة الدول المشاركة والداعمة للتعاون الإقليمي الآسيوي تلعب دورا فعالا في آليات الحوار بين آسيان والصين وبين آسيان والصين واليابان وجمهورية كوريا وآليات الحوار في إطار منظمة شانغهاي للتعاون والمنتدى الإقليمي -لآسيان ومؤتمر الحوار والتعاون لآسيا. على صعيد التعاون الإقليمي، تلتزم الصين بمبدأ التشاور والتوافق والمساواة والمنافع المتبادلة والتقدم التدريجي، وتراعي المصالح والاعتبارات لكل الأطراف وتعمل بأفعال ملموسة على تدعيم التنمية المشتركة للدول الآسيوية.

- قد باتت التنمية في الصين عنصرا مهما في النهضة الآسيوية، بدليل أن نسبة مساهمة الصين في النمو الاقتصادي الآسيوي بلغ 44% منذ عام 1996، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وآسيا 665.03 مليار دولار لعام 2004، ما يمثل 57.6% من إجمالي التجارة الخارجية للصين لذلك العام. لذا، إن اقتناص الفرص التنموية المتاحة في الصين وتوسيع التعاون مع الصين على أساس المنفعة المتبادلة قد أصبح الخيار العام لدى الدول الآسيوية (الدبلوماسية الثقافية).

- قامت الصين بتسوية القضايا الحدودية الموروثة من التاريخ بشكل كامل مع روسيا والدول المجاورة الأخرى من خلال التشاور والتفاوض على أساس التفاهم والتراجع المتبادل والالتزام بالإنصاف والحق. كما قامت الصين والهند بالتوقيع على المبادئ السياسية التي ترشد تسوية القضايا الحدودية بين البلدين. وتم توقيع "إعلان عمل كل الأطراف المعنية في البحر الجنوبي" بين الصين وآسيان. وحصل تقدم اختراقي في التعاون بين الصين وكل من الفلبين وفيتنام لاستخراج الموارد في منطقة البحر الجنوبي.

خاتمة

في الأخير يمكن أن نستنتج أن الصين بتاريخها الطويل وسعيها الحثيث للالتزام بمبدأ السلم والتعايش، قد نجحت في تحقيق العديد من أهداف سياستها بفضل الزعماء الصينيين الذين تعاقبوا عليها، وبفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية الهائلة، وأسلوبها الدبلوماسي في المعاملات الاقتصادية مع دول العالم، إذ قدمت الصين الجوانب الأساسية في الدبلوماسية الاقتصادية متمثلة في تقديم المساعدات الدولية، الاستثمارات الضخمة للدول النامية معتمدة في ذلك على الدعاية الدولية وشبكة علاقاتها العامة وهذا ما جعلها تتميز عن غيرها في مجال استخدام وتوظيف الدبلوماسية العامة.

ويجب الاستفادة من التجربة الصينية لصالح النهوض الإفريقي بيد أن الدول الإفريقية لديها مقومات جغرافية وموارد بشرية ومعدنية وغذائية تمكنها من أن تكون من أهم قارات العالم الجيو استراتيجية، وهي بالفعل كذلك، ولكن تم استغلالها عبر التاريخ، ولكن حان الوقت لاستعادة مكانتها.

المراجع

- 1- أبو عبا، سعيد: الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها، com.google-docs.www
- 2- Rana, S. & Chatterjee, B. (2011). Introduction: the role of embassies. In K. S Economic diplomacy: India's experience. Jaipur: CUTS International, p3.
- 3- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوروي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 1، 2005، ص 7
- 4- Laurant Fabius faire de la diplomatie économique une priorité Maefrédéric de la Mure Maedirection de et de la presse p201
- 5- لخضر بن محمد العربي، يعقوب أسماء، تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي - مع الإشارة لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية- مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 04، 2016، ص 133.
- 6- Stanislav Raščan Effective Economic Diplomacy – the case of Slovenia, PUBLIC enterprise Quarterly Journal, 2013, p2-4
- 7- عبد السلام مخلوفي، أسماء عياط (2018)، (الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية 5) 10، (الجزائر : جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص 137-138. على الخط www.asjp.cerist.dz/en/article/74780) :
- 8- صلاح الدين حمد، أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية أنموذجاً. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2015، ص 22.
- 9- قطاب الجمعي وسيم واخرون، دورالدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى، مجلة البحوث الاقتصادية والقانونية، المجلد 5 العدد 2، 2022، ص 7-8.
- 10- Hessarbani Anja Lejli, Public Diplomacy of Peopse's Republic of Chaina , Sarajevo, 2011.p5
- 11- مايا جرديني (كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟)، بتاريخ 03 سبتمبر، 2016، ص 12.
- 12- مركز السلام للدبلوماسية الثقافية، سر نجاح الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد متاح على الموقع <http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/014.html>
- 13- محمد الامين بن عودة ، محمد بن شهرة، الصين و استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية في ظل تفشي فيروس كورونا COVID-19، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، المجلد 09، العدد 04، 2020، ص 410-411.
- 14- فاطمة الزهراء أحمد أنور، آليات التواجد الصيني في القارة الافريقية بين الفعالية والاختراق 2022، ص 307.
- 15- فوزي درويش (الشرق الاقصى: الصين واليابان، دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة 1997